

## سباق بين حكّ دولي وحرب إقليمية سدّ النهضة نقطة ساخنة و متفجرة

ملف مياه النيل واحد من اربعة ملفات استراتيجية تشغل مصر في هذه المرحلة، وتدخل في نطاق امنها القومي وهي: الملف الليبي الذي اكتسب ابعادا اقليمية منذ التدخل التركي الداعم لجماعة الاخوان المسلمين، ملف الامن والارهاب خصوصا المتعلق بأمن سيناء، ملف الاقتصاد الذي يشهد مشروع نهضة وتطوير، وملف النيل الذي هو في صلب واساس الامن المائي لمصر

برز ملف النيل بقوة الى الواجهة في ضوء النزاع الناشب مع اثيوبيا بسبب ازمة سد النهضة الاثيوبي الكبير، والامر الواقع الذي تسعى اثيوبيا الى فرضه على مصر. يمثل النيل بالنسبة الى مصر شريان الحياة الرئيسي لها، وهي تنظر الى السد القائم على رافد النيل الاساسي بوصفه تهديدا بالتحكم في تدفق المياه التي تعتمد عليها كل مناحي الحياة في مصر تقريبا. فوفق اتفاقية عام 1959 حول مياه نهر النيل، تبلغ حصة مصر 55,5 مليار متر مكعب. ينبع حوالي 85 في المئة من المياه التي تتدفق نحو نهر النيل من المرتفعات الاثيوبية مرورا بالنيل الازرق. ويشترك في المئة من المياه العذبة في مصر من نهر النيل، وينبع 57 في المئة من تلك المياه من النيل الازرق. لهذا السبب، تعتبر مصر السد تهديدا وجوديا لها بعد ملء الخزان الواقع وراء السد الذي سيشمل ما يساوي الكمية السنوية الاجمالية من مياه النيل التي تتدفق نحو سد اسوان العالي. تشعر مصر بالقلق من ان يؤدي بناء السد على النيل الازرق الى تراجع امدادات المياه وتوليد الطاقة في سد اسوان العالي. بعد امتلاء الخزان، لن يستهلك السد المياه مباشرة، بل قد يؤدي الى زيادة الري بدرجة كبيرة في السودان، مما يعني تراجع كميات المياه التي تتلقاها مصر. اهم الاثار التي تحاول مصر تجاوزها بوار مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية، انخفاض منسوب المياه الجوفية، تداخل مياه البحر في دلتا النيل وارتفاع نسبة الملوحة في اراضيها، زيادة التلوث وتهديد المزارع والثروة السمكية.

فيما تسعى مصر الى عقد اتفاق مُلزم يفرض على اثيوبيا اطلاق كمية ثابتة من مياه نهر النيل ويحدد آليات مراقبة مدى امتثالها للشروط، تحاول اثيوبيا تجنب اي التزام دائم بتحديد حصة

المياه بما يتجاوز مدة ملء السد. لهذا السبب ترسخت مشاعر انعدام الثقة ونشأت عواقب متعددة امام اي اتفاق محتمل. تطمح اثيوبيا الى ان يمكنها السد، الذي تبلغ تكلفته اربعة مليارات دولار وستبلغ طاقته الانتاجية من الكهرباء 6450 ميغاواط، من ان تصبح اكبر دولة مصدرة للكهرباء في افريقيا. اذ ان اثيوبيا تنظر الى السد، في حال تشغيله بكامل طاقته، بوصفه المحطة الاكبر في افريقيا لتوليد الكهرباء وتوفيرها لـ 65 مليون اثيوبي محرومين منها. وتعتبره ذات اولوية قصوى مرتبطة بالامن القومي والكرامة الوطنية، باعتبار انه طوق النجاة لجميع مشاكلها الاقتصادية والمشاكل المتعلقة بمصادر الطاقة.

تصاعد التوتر بين مصر واثيوبيا بسبب سد النهضة، ووجدت مصر نفسها امام ثلاثة خيارات:



الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي: كل الخيارات مطروحة في التعامل مع هذه الازمة.



سد النهضة يتيح لاثيوبيا ان تصبح اكبر دولة مصدرة للكهرباء في افريقيا.

اعتراض اي من الدول الخمس الدائمة العضوية. وستكون المفاوضات برعاية الاتحاد الافريقي، على ان يقرر المجلس ما يراه مناسباً في حال عدم التوصل الى نتائج.

لكن مصر ستجد نفسها، اذا اخفق الحل السياسي عبر الامم المتحدة، امام خيارات اخرى من بينها الخيار العسكري الموجود على الطاولة، وكان سبق للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ان حذر اثيوبيا قائلاً: ان حصة مصر من مياه النيل خط احمر، ويجب ان لا نصل الى مرحلة المس بالامن المائي لمصر، لان كل الخيارات مطروحة في التعامل مع هذه الازمة. لا احد يستطيع المساس بحصة مصر المائية، ومن يرد ان يفعل فليرنا ماذا يمكنه ان يفعل. هذا ليس تهديداً وانما تأكيد على حقنا في المياه.

واشار الى ان هذا النزاع يؤثر على امن كل المنطقة واستقرارها.

هذه التحذيرات طرحت تساؤلات حيال احتمال اقتراب الخيار العسكري لانتهاء الازمة بعد فشل المفاوضات برعاية الاتحاد الافريقي، وبعد مفاوضات عشر سنوات من دون نتيجة بهدف عقد اتفاق قانوني ملزم ينظم عمليتي الملء والتشغيل للسد الذي تبنيه اديس ابابا على الرافد الرئيسي لنهر النيل لتوليد الطاقة الكهربائية.

بعد رفض مصر سد النهضة كأمر واقع، وبعد وصول المفاوضات تحت مظلة افريقية الى طريق مسدود، لم يبق امامها الا خياران:

1- استمرار الرهان على مجلس الامن لحل النزاع بالطرق الدبلوماسية الدولية، ولاستصدار قرار بايقاف جميع الاعمال المرتبطة ببناء السد وتشغيله لحين النظر في هذا الصراع القائم وحله ضمن مظلة الامم المتحدة.

2- الحل العسكري. هذا الخيار بات مطروحاً على الطاولة المصرية بعدما كان مستبعداً نظراً الى الاوضاع الإقليمية المحيطة، اضافة الى التبعات الإقليمية والدولية لتكاليف الحرب. مصر، المنهزمة في ورشة نهوض وتطوير اقتصادي وانمائي، ليست مستعدة لدخول الحرب الاكخيار اخير مع الضغوط الإقليمية التي تحاوطها، خصوصا في ليبيا، بالاضافة الى ان هناك قوى اقليمية ودولية لها استثمارات كبيرة في تلك المنطقة ستحول دون وقوع مواجهة عسكرية بين البلدين مهما كلف الامر.

”  
مجلس الامن وضع يده  
على النزاع بعد فشل  
وساطة الاتحاد الافريقي

سيظهر مصر بعد كل هذه السنوات بالطرف الاضعف، مما قد يجبرها على التنازل عن تعنتها، كما يصفها الجانب الاثيوبي، حول مفاوضات سد النهضة. على الرغم من ان هذا الخيار سيكون افضل لمصر الا انه لن يختلف كثيراً عن الخيار الاول في المعطيات والنتائج، لان اثيوبيا اثبتت تفوقها على مصر خلال كل السنوات في اسلوبها في ادارة الصراع، وهذا ادى الى اهتزاز صورتها كقوة اقليمية وفقدان ثقة الشارع المصري بها.

الثلث: اللجوء الى مجلس الامن، وهو ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة لحل النزاعات التي تهدد الامن والسلام العالميين بالطرق السلمية. هنا على مصر استصدار قرار من المجلس بايقاف جميع الاعمال المرتبطة ببناء السد وتشغيله الى حين النظر في هذا الصراع القائم وحله ضمن مظلة الامم المتحدة.

لم تصل المفاوضات برعاية الاتحاد الافريقي الى نتيجة. فانتقل ملف النزاع الى مجلس الامن الذي اجتمع الشهر الماضي للمرة الثانية لمناقشة ازمة سد النهضة الاثيوبي، بعدما كان عقد اجتماعاً لهذه الغاية قبل عام (29 حزيران 2020). للمرة الثانية تضع اثيوبيا دولتي المصب السودان ومصر امام الامر الواقع، باستمرارها في عملية الملء الاحادي لسد النهضة، قبل ان تتوصل الدول الثلاث الى اتفاق مرض ومتوافق عليه، قبل جلسة خاصة لمجلس الامن بحث فيها تطورات النزاع حول السد، الذي حشدت له القاهرة والخرطوم دعماً كبيراً وسط عدد من الدول الاعضاء في المجلس لوقف اي اجراءات احادية من الجانب الاثيوبي. وسط دعم عربي قوي للقاهرة والخرطوم، وقلق